

نقد ميزانية البلدية

رواتبهم تدفع مباشرة من جيب الجمهور ، فارجوا ملاحظة هذه النقطة ، ونأمل إلغاءها في الميزانية القادمة .

ونأمل أن يتنازل المدير وهو الرجل النشيط الغيور على مصالح بنى وطنه فيدلنا على تلك الحكمة بتحويل دائرة البلدية من دائرة لخدمة الجمهور مباشرة إلى دائرة تجارية استغلالية لايهمها إلا الكسب ، وإلا فما حكمة جعل مصاريف تسقيف الأسواق على كاهل المؤجر والمستأجر ، كما تدلنا عليه الميزانية تحت (بند مسترجعات التسقيف) مع العلم بأن ميزانية البلدية ليست عاجزة عن تحمل تلك المصاريف التي تقى سواد الشعب حر الصيف اللافح ، وهل نفهم أن بعض الشوارع التي لم تحض بالتسقيف بأن ليس هناك من يدفع ثمن التسقيف ؟ .

ومما يلفت النظر ذلك الغموض في مصروفات وإيرادات الشوارع الجديدة ، فيفهم من الميزانية أن نسبة المسترجعات كبيرة إلى تلك المصروفات التي صرفت على الشوارع مما يدعو إلى استحكام الغلاء ، وارتفاع أثمان الأراضي الذي يرهق أصحاب الدخل البسيط الذين أصابهم تعديل الشوارع ، فارجوا من حضرات الأعضاء أن يغيروا تلك السياسة بمحاولتهم بيع أراضي البلدية بأقل ثمن ممكن مع مراعاة توزيعها توزيعاً عادلاً على المستحقين لها ، أعني أن لا تعرض بالأسواق وفتح المنافسة لذوى الدخل الكبير في منافسة من هم أحق منهم بالحصول على تلك الأراضي ، فيجب أن توزع على من ليس لديهم منزل بشرط أن يكون كويتياً ، ولا شك أن أعضاء البلدية يشاركوننا الرأي في شدة أزمة المساكن في الكويت ، وأن البعض يستغل هذه الظروف لكي يحقق أرباحاً بتملك عدداً كبيراً من المنازل وإيجارها بمبالغ خيالية ، وتستطيع البلدية أن تقضى على هذه الأزمة ببيع أراضيها بثمن معقول بالشروط التي تضعها للمستحقين .

اعتادت الدوائر الحكومية في الكويت أن تنشر ميزانية سنوية تبين فيها أوجه الصرف والإيراد لتلك الدوائر . وقد نشرت دائرة البلدية ميزانيتها للدورة الثانية والعشرين ، ولقد اطعنا عليها ، ويؤسفنا أنها تحوى كثيراً من الغموض والإيهام التي لا تسمح للقارئ العادي أن يفهمها ويستوعب ما فيها ، ويسرنا أن نوضح هذه الميزانية ، وأن نبين أوجه الصرف ، وأن نحلل أنواع الإيرادات ، وارجوا من محاسب دائرة البلدية ومديرها أن يتحملاً النقد بصدر رحب ، لأننا لا نبتغي إلا تحقيق الصالح العام ، وخدمة الكويت ، وارجوا من أعضاء بلدية الكويت أن يحققوا رجاءنا بأن ينظروا إلى انتقاداتنا بما نعهده فيهم من سعة بال .

مما يؤخذ على هذه الميزانية من ناحية الإيراد تعدد وجوه الإيرادات الغير لازمة لدائرة البلدية ، بحيث ترهق الشعب ولا تزيد في دخل البلدية شيء يذكر ، كرسوم الذبائح ، ورسوم استهلاك البترول ، ورسوم الجمالين ، ورسوم فتح الدكاكين الجديدة . فمن الواجب إلغاء هذه الإيرادات الطفيفة التي ترهق دافعيها ، ولا تؤثر في دخل البلدية . فنحن نطلب من البلدية خدمة الجمهور ، وتخفيف الأعباء الملقاة على كاهله ، ونطلب منها مرة أخرى أن تحكم رقابتها على جميع فروع النشاط التي لها اتصال مباشر بالمستهلكين ، وخصوصاً القصابين . فنحن إذ نطلب منها إلغاء رسوم الذبائح ليجق لها آنذاك أن تطلب منهم تخفيض أسعار اللحوم .

أما الرسوم الغريبة في وضعها الشاذ كرسوم كشفية المدير وكشفية المهندس ، فلقد وقفنا أمامها برهة نتعجب منها لغرابة وضعها لبلد كالكويت ، فمتى كان إرشاد المدير وتوجيهه للجمهور يؤجر للشعب بدل أن يكون خدمة خالصة ، فالمدير يقبض راتبه وكذا المهندس ، فكأن

أما المصاريف المختلفة للبلدية فتستحق كثيراً من التمعن والتمحيص ، فلقد صدق فيها القول أن هذه الدائرة دائرة ناجحة كدائره تجارية ، فاهتمامها كبير بالعناية نحو موظفيها وعملها ، ومن هذه الناحية نشكرها ونطالب بالزيد . فعدد كبير من مستخدمي دائرة البيطرة ومهندسي السيارات والسواقين ومساعدتهم والحراس والكناسين تحتل رواتبهم في الميزانية رقماً كبيراً ، وهذا يدل على كثرة عددهم ونرجوا أن تكون الكويت قد استفادت منهم ، ولكننا نلاحظ أن الشوارع مليئة بالقمامات « والقاذورات » ، وخصوصاً في الشوارع الرئيسية ، وهذا يدل على عدم العناية ونقص التوجيه ، وضعف المراقبة ، وإلا فكيف يعجز هذا العدد الضخم من الكناسين كما نفهم من الميزانية عن تطهير المدينة ، ونرجوا من المدير أن يطلع على هذا الرقم وهو الذي يبلغ (١٧٣٥٥٦ روية) كرواتب للكناسين وأن يعيد النظر في زيادة عددهم إن كانوا ينقصون عن حاجة الكويت . ونشكر البلدية لعنايتها بإضاءة الشوارع فلقد بلغت مصاريف الإضاءة « ١١٦٨٤ روية » ، ونرجوا الاعتناء بالشوارع الأخرى المعتمدة ، وإذا كان لنا أن نقترح لعلاج ضعف التيار الكهربائي في الكويت لعجز إدارة الكهرباء عن إمداد البلدية بما تطلبه من التيار ، فنقترح أن تشتري البلدية مولداً خاصاً بها لكي تنير به الشوارع وتقلل الضغط على المولد الرئيسي .

أما مصاريف السيارات فيدهشنا المبلغ الكبير الذي تستهلكه كاشن للأدوات ويبلغ « ٩٧٠٦٣ روية » وأجور السيارات في كل مشروع يكلف مبالغ طائلة ، فنحن نقترح إذاً شراء سيارات جديدة خاصة بالبلدية لتلافي هذه المبالغ الضخمة التي تضيع هباء .

ونلاحظ في بعض البنود تقديرات جرافية لبعض أبواب الصرف ، كمصروفات « الكراج » العام فتظهر الميزانية أن إيجار « الكراج » السنوي « ١٥٠٠٠ روية » أي أن الإيجار الشهري يبلغ « ١٢٠٠ روية » تقريباً

وغير ذلك مما يخصه من مصروفات تعمیر ، فنرجوا أن يعاد النظر في هذا المصروف ويتوخى الاقتصاد . ولا يستطيع الباحث أن يمر على الأجور الكبيرة التي تُدفع للعمال دون أن يستغرب من نسبة المواد الإنشائية إلى تلك الأجور ، ففي بعض البنود نجد أن أجور العمال تساوي المواد الإنشائية ، والمصاريف الأخرى مجتمعة التي تخص ذلك البند ، كما تظهر الميزانية تحت بند مصاريف أرصفة الصفاء ، وشارع نايف ، فنجد أن مصاريف المواد الإنشائية مع المصاريف الأخرى مجتمعة تبلغ « ٣١٨٠٠ روية » أما أجور العمال فتبلغ (٢٨٧١٩ روية)

لذا نجد أن المبالغ التي تدفع للعمال مبالغ كبيرة جداً تبلغ أكثر من « ٤٠٠ ألف روية » غير أجور العمال المدججة مع مصاريف أخرى لم نستطع حصرها ، فهو مبلغ كبير يستحق إعادة النظر في الرقابة على العمال من حيث كفاءتهم الإنتاجية ، ونقترح الأخذ بالطرق الحديثة لرقابتهم وتوجيههم ونقترح أيضاً استخدام الآلات على نطاق واسع لما تؤديه من خدمات كبيرة بسرعة وإتقان كبير لتلافي تلك المصاريف الضخمة ، ويزيد عجبنا مصاريف المراحيض العامة فقد كلفت أكثر من « ٨٥٠٠٠ روية » وهو مبلغ كبير ، وإننا لانعرف أنواع المواد المستخدمة ولكننا نشير باستخدام مواد إنشائية أخرى أرخص من تلك التي استعملت ، وأن تُطرح مشترياتها وأعمالها الإنشائية في مناقصات عامة لتقلل من مصاريفها .

أما عن « الميزانية » من الناحية الحسابية الفنية وتسميتها بهذا الاسم فع شديد الأسف إن هذه التسمية تكرار لخطأ سنوي يقع فيه المحاسبون في الكويت ، فهي ليست كذلك بل هي كشف حساب بأعمال السنة تبين أوجه الصرف وأنواع الإيرادات ، ويؤسفنا أيضاً أن هذه (الميزانية) اشتملت على كثير من نواحي الغموض ، ولم يحالفها التوفيق فيما يتطلب فيها من التنظيم والتبويب والتوضيح ، فمن ناحية عدم تفصيل بعض أبواب الصرف وتجميعها تحت بند واحد ، ومن ناحية

وأخيراً نرجوا أن تصدر مع الميزانية مذكرة تفسيرية تبين مدى ما قامت به البلدية من أعمال ، ووضع احصائية تبين عدداً للمشروعات التي نفذتها ، والحالات التي عالجتها دائرة البيطرة مثلاً .
ونرفق مع هذا الإيضاح كشفاً بنتيجة أعمال دائرة حكومية وميزانية عمومية لها .

أخرى كانت الاصطلاحات التي استعملت شديدة الغموض ، فكان الأخرى بأن تستعمل اصطلاحات أكثر تفسيراً بحيث تكون أقرب إلى فهم الجمهور ، لأنه يتطلب من الميزانية الوضوح لتبين نتيجة أعمالها ، وتعطى القارئ فكرة صحيحة ليتعرف على ما ينبغي معرفته بسهولة ويسر .

نتيجة أعمال دائرة حكومية من ١ يناير سنة ١٩٥٠ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

بيع عقارات	مشتريات مواد أولية
بيع مواد أولية	مشتريات عقارات فتح شوارع
بيع أنقاض	مصاريف فتح شارع
مسترجعات	مصاريف السيارات
	— أدوات
	— بترول
	— زيوت
	— تصليحات
	— مصاريف أجور السيارات
	— مصاريف عربات نقل
	— مصاريف إطعام العمال
إيراد الميناء	— مصاريف الكراج العملي
رسوم مختلفة	مهايا مختلفة
	— رواتب المهندسين
	— رواتب الأطباء
	— رواتب العمال
الإيرادات المحصلة من الشوارع الجديدة	— رواتب السواقين
بيع ممتلكات للبلدية	— متفرقات
الرصيد	

الميزانية العمومية لدائرة حكومية في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

إلى المالية	مباني وأراضى
رصيد العام الماضى	عقارات
دائنون	آلات
مصروفات مستحقة	أثاث
	حيوانات
	مواد إنشائية
	مدينون
	إيرادات مدفوعة مقدماً
	بنك
	صندوق
	الرصيد